

تقرير موجز عن الأنشطة التي تم تنفيذها من محاور العقد للمعاقين 2004 - 2013م

أولاً: التشريعات:

[إصدار/ تفعيل/ وتطوير التشريعات التي تضمن حقوق الشخص المعاق في الدمج الاجتماعي والمساواة مع باقي فئات المجتمع]

استناداً لدستور الجمهورية اليمنية، والقوانين النافذة الأخرى والتي كفلت حقوق المواطنة المتساوية لمختلف فئات وشرائح المجتمع، ومنهم الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد حظيت هذه الفئة باهتمام كبير ورعاية خاصة تمثلت خاصة تمثلت في إصدار العديد من التشريعات القانونية المتعلقة برعايتهم وتأهيلهم، ومنها الآتي:

- 1 - إصدار منظومة من القوانين والتشريعات أبرزها القانون رقم 61 لسنة 1999م والقانون رقم 2 لسنة 2002م والقرار الجمهوري رقم 5 لعام 1991م.
- 2 - تصديق الجمهورية اليمنية على الاتفاقية الدولية لحماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بتاريخ 13 / 10 / 2008م ثم إصدار القرار الجمهوري بالقانون رقم 47 بتاريخ 14 / 11 / 2008م بسريان الاتفاقية المذكورة.
- 3 - تم تشكيل لجنة وطنية لمتابعة ورصد تنفيذ الاتفاقية المذكورة وكذلك محاور العقد العربي للمعاقين مكونة من الجهات ذات العلاقة بقرار وزاري رقم 52 لعام 2008م وتتلخص أبرز مهامها في مراجعة كافة التشريعات القانونية ليتم مراجعتها وتعديل ما يلزم منها لتتلاءم مع الحقوق التي أقرتها الاتفاقية ومحاور العقد العربي للمعاقين.
- 4 - إصدار قرار وزاري بتشكيل لجنة وطنية عليا من مختلف الجهات المرتبطة بتقديم خدمات الرعاية والتأهيل للأشخاص ذوي الإعاقة تتمثل أبرز مهامها في وضع استراتيجية تتضمن تأطير وتوصيف لمجمل الخدمات المقدمة عبر هذه الجهات وبما يضمن التكامل والتنفيذ لبنود الاتفاقية الدولية ومحاور العقد العربي. وهذه التشريعات ضمنت للمعاقين العديد من الحقوق منها:
- الحق في العلاج والتأهيل الشامل.

- الحق في التعليم والدمج في مؤسسات التعليم والتدريب ضمن نطاق السكن مع الإعفاء من الرسوم الدراسية.
- إعفاء وسائل النقل الفردية والجماعية على مختلف أنواعها المستعملة في نقل الأشخاص المعاقين أو التي يستعملها الشخص المعوق سواء أكانت شخصية أم لجمعية معنية بشؤون الأشخاص المعاقين من جميع الرسوم والضرائب- وكذلك إعفاء الأجهزة والمعينات اللازمة لتسهيل حياة الأشخاص المعاقين من الرسوم الجمركية عند استيرادها.
- تحديد نسبة 5 % من مجموع الوظائف في القطاعين الحكومي والمختلط وفي القطاع الخاص للأشخاص المعاقين المؤهلين.
- إشراك ممثلين للمعاقين عند وضع الخطط والتشريعات والاستراتيجيات والإجراءات والاتفاقيات المحلية والعربية والدولية المتعلقة برعايتهم وتأهيلهم.
- حقهم في ارتياد المؤسسات العامة العلمية والثقافية والفنية والرياضية وغيرها.
- حقهم في ممارسة الحياة السياسية.

ثانياً : الصحة:

[الوقاية من الإعاقة وتوفير الخدمات التشخيصية والعلاجية والتأهيلية الشاملة للأشخاص المعاقين]

لقد أولت بلادنا رعاية وتأهيل المعاقين اهتماماً واضحاً، وعملت على تنفيذ برامج العقد العربي للمعاقين 2004 - 2013م ونال محور الصحة جُل الإهتمام والعناية بمراحله المختلفة ابتداءً من التشخيص والتدخل المبكر والتأهيل والتدريب، حيث قدم في هذا المجال الخدمات جمة وأبرزها ما تم تنفيذه في هذا المجال للعام 2009م الآتي:

1 - الخدمات الصحية:

تتمثل الخدمات الصحية المنفذة خلال الفترة المذكورة في مجالات عدة منها: العمليات الجراحية الكبرى والصغرى، جراحة العظام والمفاصل، العيون وزراعة القرنية وسحب المياه البيضاء والزرقاء، تقويم العظام والتجميل، وكذا عمليات القلب والقسطرة والعلاجي الخارج والعلاج الطبيعي والوظيفي... الخ، إلى جانب توفير المستلزمات الطبية والدوائية حيث بلغ عدد هذه الخدمات (46980) خدمة

2 - التأهيل والتدريب:

يعطي هذا الجانب أهمية كبيرة، ومرجع ذلك للمخرجات التي ستعود على المستفيدين من الأشخاص ذوي الإعاقة، وبهذا الصدد فقد تم اعتماد وابتعاث كوادر عاملة في هذا المجال للتخصص في مجالات العلاج الطبيعي، وصناعة الأطراف الصناعية الى عدد من البلدان العربية والأجنبية الرائدة في هذه المجالات.

3 - الأجهزة التعويضية والمساعدة:

قامت الجهات المعنية بتوفير كافة الأجهزة التعويضية والمساعدة لمختلف الإعاقات ومنها الكراسي المتحركة بمختلف أنواعها، السماعات الطبية، الأطراف الصناعية النظارات، العكاز، المشايات، العصي البيضاء... الخ، حيث بلغ إجمالي المستفيدين في هذا المجال (1362) معاقاً.

تلك أبرز الخدمات المنفذة في محور الصحة في حين لا زال الفريق الفني لإعداد ومتابعة الاستراتيجية الوطنية للإعاقة والجهات ذات العلاقة تعمل على استكمال تنفيذ بقية المحاور وتنفيذها خلال الفترة المتبقية من العقد العربي.

ثالثاً: التعليم:

[ضمان فرص متكافئة للتربية والتعليم لجميع الأشخاص المعاقين منذ مرحلة الطفولة المبكرة ضمن جميع المؤسسات التربوية والتعليمية في صفوفها النظامية، وفي مؤسسات خاصة في حالة عدم قدرتها على الاندماج أو التحصيل المناسب]

من منطلق أن التعليم يعد لبنة أساسية في مجال التغلب على التحديات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة. فقد أولت الجمهورية اليمنية هذا المحور اهتماماً خاصاً تمثل بالآتي:

– إقامة البنى التحتية المتمثلة في مراكز التعليم والتأهيل وتوفير كافة مستلزماتها.

– رفد المؤسسات التعليمية بكافة مراحلها بكوادر متخصصة في مجالات التربية الخاصة والبحث الاجتماعي والنفسي.

- أما فيما يخص الكوادر البشرية التربوية والتعليمية ، فإن المؤسسات الجامعية تهتم بتأهيل كوادر بشرية متخصصة منها كلية التربية الخاصة- جامعة إب ، قسم التربية الخاصة- جامعة تعز ، إضافة للدورات التدريبية والتأهيلية التي يتم تنفيذها للعاملين في المؤسسات التربوية والتأهيلية العاملة مع الأشخاص ذوي الإعاقة لرفع مهاراتهم وقدراتهم وكفاءتهم المهنية والتربوية .
- توفير كافة الوسائل والمعينات التي تسهل العملية التربوية والتعليمية ومنها على سبيل المثال مختبرات السمع والتخاطب والسماعات للمعاقين سمعياً والوسائل التعليمية المتعلقة بالمعاقين ذهنياً وكذلك الوسائل التعليمية للمكفوفين ، بما فيها برامج إبصار ومكتبة ناطقة وكذلك الأدوات المساعدة الأخرى (نظارات ، عصي بيضاء ، ساعات ناطقة... الخ).
- تم الأخذ بالاتجاه القائم على تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة في مدارس التعليم العام من خلال برامج التربية الشاملة ، أو برامج الدمج التي يتم تنفيذها من خلال منظمات المجتمع المدني العاملة مع الأشخاص ذوي الإعاقة مع تنفيذ برامج التوعية والإرشاد النفسي والاجتماعي لهم ولأسرهم .
- عمل قاموس لغة الإشارة اليمنية والاشتراك بفريق يماني ضمن الفريق العامل بإعداد قاموس الإشارة العربية .
- طباعة المناهج التعليمية بطريقة برايل للمكفوفين وكذلك المناهج الخاصة بذوي الإعاقة الذهنية .
- يتم تنفيذ المرونة بخصوص التوجه الجامعي للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تمكينهم من الالتحاق بالشعب الدراسية التي تتلاءم وخصائصهم في مختلف الجامعات الحكومية والخاصة .
- يتم تنفيذ برامج التعاون بين الجامعات ومؤسسات التزهيل من خلال برامج التطبيق الجامعي التي يتم تنفيذها من خلال مشاريع التخرج للطلاب الملتحقين بالجامعات .
- إنشاء وتفعيل مجالس أولياء الأمور في مدارس الدمج ومؤسسات التعليم والتدريب الخاصة بهم .

وفي هذا المجال بلغ عدد المستفيدين من الخدمات بمختلف المراحل التعليمية (7988) معاقاً لعام 2009م .

رابعاً: التأهيل والعمل:

[تأهيل الأشخاص المعاقين وإعادة تأهيلهم في ضوء المستجدات العلمية والتكنولوجية واحتياجات سوق العمل بما يضمن فرص عمل متكافئة لهم]

بما أن العمل مكون أساسي في حياة الإنسان، ومنهم الأشخاص ذوي الإعاقة فقد عملت الجهات ذات العلاقة في الدولة على إعطاء هذا المحور حيزاً كبيراً في خططهم وبرامجهم المؤسسية الهادفة لى تأهيلهم وتدريبهم بما يتلاءم مع قدراتهم وإمكاناتهم وكذلك احتياجات ومتطلبات سوق العمل.

وبهذا الشأن تم خلال الأعوام الماضية الآتي:

- تنفيذ دورات تدريبية وتأهيلية داخلياً وخارجياً لرفع كفاءة أو مهارات العاملين مع الأشخاص ذوي الإعاقة.
- إنشاء عدد من مراكز التأهيل والتدريب كما أن الخطة الخمسية لصندوق رعاية وتأهيل المعاقين 2006 - 2010م تتضمن إنشاء أعداد أخرى من مراكز التأهيل والتدريب في بعض محافظات الجمهورية.
- تنفيذ برامج الردار الدخل للأشخاص ذوي الإعاقة.
- يتم تنفيذ برامج لتدريب وتأهيل المعاقين في مشاريع القطاع الخاص من خلال التعاون القائم بين مراكز التأهيل والتدريب ومؤسسات القطاع الخاص، سواء التدريب الخارجي قبل تخرجهم أو التدريب في مؤسسات القطاع الخاص منذ البداية.
- تم توقيع عدد من بروتوكولات التعاون بين اليمن وبعض الدول العربية الشقيقة تتضمن تنفيذ برامج للتأهيل والتدريب المشترك للعاملين في مجال الإعاقة.
- وفي مجال التشغيل والتوظيف هناك تنسيق وتعاون كامل ودائم بين وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وصندوق رعاية وتأهيل المعاقين ووزارة الخدمة المدنية والاتحاد الوطني لجمعيات المعاقين اليمنيين نجم عنه توظيف عدد (352) معاق في مختلف أجهزة الدولة خلال العام 2009م.

خامساً: التسهيلات والنقل:

[العمل على تأمين حق الشخص المعاق في تيسير سفره وتنقله والوصول إلى البلدان والأماكن والمرافق العامة دون عوائق]

وفي هذا المحور تم الاتي:

- فيما يتعلق بتعديل وتهيئة البيئة التي تمكن الشخص المعاق من الوصول إلى مواقع السكن والتعليم والعمل والأماكن العامة فقد نصت المادة (10) من قانون رعاية وتأهيل المعاقين «على الجهات المعنية عند وضع التصاميم والخرائط لإقامة الأبنية الرسمية العامة فتح الطرق وتوفير الاحتياجات اللازمة وإزالة الحواجز التي تعيق سير المعاقين وتوفير الوسائل الإرشادية لتسهيل حركة سيرهم وتأمين سلامتهم».
- أما ما يتعلق بتعديل وتهيئة الأبنية القائمة، يتم تعديل ما هو ممكن حيث تم تعديل بيئة عدد من أجهزة ومرافق الدولة.
- يتم منح الشخص المعاق القادر على القيادة رخصة قيادة سيارة بعد اجتيازه اختبارات القبول.
- يتم منح الأشخاص المعاقين عند سفرهم داخلياً وخارجياً تخفيض في قيمة تذاكر الطيران بنسبة 50 % مع تسهيل كافة الإجراءات له ويتم التفاوض مع الجهات ذات العلاقة على تعميم التخفيض على مختلف وسائل النقل الأخرى.

سادساً: الطفل المعاق:

[العمل على حصول الطفل المعاق على كافة الحقوق والخدمات بالتساوي مع أقرانه من الأطفال وإزالة جميع العقبات التي تحول دون تنفيذ ذلك]

وفي هذا المحور يتم تقديم كافة الخدمات المقدمة للطفل المعاق، أسوة بكافة الأشخاص ذوي الإعاقة مع إيلاء الجانب الأسري والتوعوي عناية متميزة - وتقديم مختلف أنواع الدعم المادي والمعنوي.

سابعاً: المرأة المعاقة:

[توعية الرأي العام بوضع المرأة المعاقة واحتياجاتها والعمل على تصحيح الاتجاهات السلبية حول قدراتها وإبراز ما تتمتع به من إمكانيات تجعلها مساوية للآخرين].
وفي هذا المحور يتم تقديم كافة الخدمات المقدمة للمرأة المعاقة أسوة بكافة الأشخاص ذوي الإعاقة مع إيلائها دوراً متميزاً في الحصول على مقاعد قيادية في المنظمات النوعية للأشخاص ذوي الإعاقة بالإضافة الى تنفيذ برامج توعوية للأسرة والمجتمع.

ثامناً: المسن المعاق:

[تكثيف الجهود من أجل تشجيع المسنين المعاقين على الاستقلالية وتوفير فرص التأهيل وإعادة التأهيل لتمكينهم من المشاركة في المجتمع وتأمين الرعاية المناسبة لهم]

كما تقدم لهم نفس الخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة بغض النظر عن الجنس أو السن مع إيلائهم عناية تتلاءم مع سنهم وإعاقتهم.
× تم تنفيذ دراسة مسحية في بعض محافظات الجمهورية عن أوضاع المسنين.

تاسعاً: الإعلام والتوعية المجتمعية:

[العمل على تغيير رؤية المجتمع نحو الإعاقة والابتعاد عن كل ما يقلل من شأن الأشخاص المعاقين في وسائل الإعلام المختلفة]

في هذا المحور تم الآتي:

– تنفيذ برامج توعوية وتثقيفية حول الوقاية من الإعاقة من خلال برامج التحصين التي تنفذها وزارة الصحة وكذلك البرامج المنفذة من قبل مركز التثقيف والتوعية الصحية.

– تنفيذ برامج إعلامية لإبراز دور الأشخاص ذوي الإعاقة الناجحين وكذلك مؤسسات التأهيل الحكومية أو المؤسسات التابعة لمنظمات المجتمع المدني العاملة في هذا المجال من خلال إصدارات متخصصة أسبوعية ودورية في وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية.

- التدرج في استخدام لغة الإشارة في وسائل الإعلام المرئية (النشرة المحلية).
- إصدار عدد من المجلات والصحف التي تعنى بشؤون الإعاقة وتعريف المجتمع بقضاياهم وأنشطتهم مثل مجلة الإرادة، صحيفة الاتحاد، صحيفة العزيمة.
- إصدار العديد من المطويات والمنشورات التعريفية بأنشطة مراكز التأهيل.
- الاحتفال بشكل دائم بكافة الفعاليات المتعلقة بالمناسبات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة مثل اليوم العربي والعالمي للمعاقين- أسبوع الأصم - أسبوع الكفيف- أسبوع المعاق حركياً- أسبوع المعاق ذهنياً، وغيرها من المناسبات والفعاليات وتغطيتها بمختلف وسائل الإعلام.
- يتم إصدار صفحة أسبوعية (قضايا الإعاقة) في صحيفة الثورة.

عاشراً: العوالة والفقروالإعاقة:

[التخفيف من الانعكاسات السلبية للعولمة على حياة الأشخاص المعاقين والتدخل في المناطق الفقيرة للحد من الإعاقات وتمكين الأشخاص المعاقين في هذه المناطق من رفع مستواهم الاقتصادي لتحسين واقع أسرهم].

وفي هذا المحور تم الآتي:

- تبني منهجية التأهيل المجتمعي (C.B.R) في المناطق الريفية من حيث تنفيذ برامج التأهيل والتعليم الصحي والاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة مع إشراك أسرهم في هذه البرامج في هذه البرامج بهدف تدريبهم على التعامل الإيجابي معهم وتحويلهم الى طاقات منتجة وفعالة داخل الأسرة والمجتمع.
- تنفيذ برامج مدرة للدخل للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال برامج إقراض أو توفير وسائل إنتاج مكائن خياطة وتطريز وتفصيل/ أجهزة كمبيوتر/ العمل في مهن زراعية وفلاحية.
- تنفيذ برامج التوعية والوقاية من تزايد الإعاقات في المناطق الفقيرة من خلال حملات التوعية الصحية والتحصين المنفذة من قبل وزارة الصحة العامة.
- شمول كافة فئات المعاقين ضمن برامج شبكة الأمان الاجتماعي وبالذات من خلال صندوق الرعاية الاجتماعية الذي يقدم لهم مساعدات مالية شهرية.

أحد عشر: الرياضة والترويج:

[تحقيق النمو الشامل للشخص المعاق من خلال إتاحة الفرص لممارسة الأنشطة الرياضية والترويحية التي تتميز بالمتعة والأمان ومناسبتها لقدراته وتهيئة الظروف أمامه لممارستها بشكل أساسي كأقرانه من غير المعاقين ما أمكن ذلك].

وفي هذا المحور يتم الآتي:

- توفير الأجهزة والمعدات الرياضية لتسهيل ممارسة الأشخاص ذوي الإعاقة للأنشطة الرياضية فردياً ومؤسسياً.
- إنشاء أندية رياضية للأشخاص ذوي الإعاقة وتوفير احتياجاتها (الاتحاد الرياضي للأشخاص ذوي الإعاقة، نادي الصم، نادي الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية، الأولمبياد الخاص).
- تمويل نفقات المشاركات الرياضية محلياً وعربياً وإقليمياً ودولياً وتكريم المبرزين منهم ومن خلال ذلك يتم تبادل الخبرات والمعلومات في هذا المجال.
- تشجيع منهجية الدمج من خلال اشراك الأشخاص ذوي الإعاقة ومنظماتهم في الفعاليات والأنشطة الرياضية والترفيهية والمخيمات مع غيرهم من الأشخاص غير المعاقين.
- إنشاء حديقة للأطفال المعاقين ضمن حديقة عامة في العاصمة كمرحلة أولى ويتم دخول الأطفال غير المعاقين فيها مجاناً باعتبار ذلك إحدى قنوات الدمج.

اثني عشر: آلية متابعة تنفيذ العقد العربي للمعاقين:

تم تشكيل لجنة وطنية بقرار وزاري رقم 52 لعام 2008م، تضم ممثلين عن الوزارة، وممثلين عن منظمات الأشخاص المعاقين لمتابعة تنفيذ العقد العربي للمعاقين، وإعداد تقرير وطني سنوي.